

ما يصح قوله عن سفر عباس الفجائي

القدس" يتصاعد على الألسنة في لبوس الحرص على القدس الشرقية، وكان هذه القدس كمدينة محتلة، بحجارتها وعمائرها وأماكنها المقدسة، هي التي سوف تنتخب وليس سكانها، بارائهم ونتاج تجربتهم مع سلطة الحكم الذاتي. عندما تصاعدت في الداخل الفلسطيني، مقولة رفض الانتخابات دون القدس، أدرك المواطنون أن في الأمر خديعة، لأن القائمين بهذا الشرط يتجاهلون المعطيات على الأرض، ثم لم يسبق هذا الشرط أي تنويه في الإعلان عن مواعيد الانتخابات، إلا أن مشاركة القدس في المدينة لحقوقهم الدستورية، مشروطة بمكان الإزالة بأصواتهم في قلب المدينة، علماً بأن الصوت الانتخابي يمكن الإزالة به حتى في البحر أو في المهاجر البعيدة. فالقاصد والداني، يعرف أن الاحتلال يتحد عن سيادة إسرائيل على المدينة، وأنه يتصرف حريصاً على تأكيد هذه السيادة وعدم إضعافها بتدابير رمزية تخالفها. وبالتالي سيكون قادراً على إحباط عملية التصويت عندما يكون الإحباط ملائماً لحساباته. معنى ذلك، أن الطرف الفلسطيني عندما يكون معنياً بالانتخابات، يتوجب عليه تكريس البنية للتصويت المقدسين.

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

في وقت مشحون بالكثير من الهواجس والمحاذير السياسية والصحية، غادر الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى برلين، وقيل إن للمغادرة سببان: عمل فحوص طبية، واللقاء مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، مع تنويه باستخدام فعل التوقع "قد"، وربما يساعد السبب الثاني، الذي لم يكن مع التأكيد، على إضعاف السبب الأول، باعتبار أن محض الفحوصات يمكن أن تجرى بتقنية عالية في أحد مركزين طبيين من حول الضفة، وهما إسرائيل والأردن.

أما الرغبة في لقاء المستشارة الألمانية، التي هي في موقع المركز على السياسة الأوروبية، فإنه يفتح الباب لبعض التكهّنات المتعلقة حصراً بالانتخابات في فلسطين. فمن المعلوم أن الأوروبيين هم الجهة الأولى الضاغطة، لإجراء الانتخابات، لكي لا يبقى النظام الفلسطيني بلا مؤسسات، في الوقت نفسه يزداد قلق رئيس السلطة حيال النتائج التي ستسفر عنها الصناديق، وأقلها إزعاجاً، هو تعدد القوائم الفتحاوية بالشكل الذي حدث، ويعزز فرضية توزيع المقاعد، مع التوقعات بأن يحصد طالبو التغيير، مجتمعين، وبمختلف توجهاتهم، على أغلبية عديدة، يصعب معها احتفاظ عباس ومجموعته المحدودة بالسلطة وإحراز تفويض للطرفين المتخاصمين، بعد أن عجزاً عن التوصل إلى توافق فعلي على الأرض. فقد كان مجرد وجود فكرة انكفاء كل طرف على الآخر، وتشكيل قائمة موحدة رغم التناقضات، يؤشر إلى تطوع سلطتي الضفة وعزّة إلى البقاء في مواقعهما بالشكل الذي يُشرعنا أحياناً، ويؤسس مرحلة ما بعد الفصائل.

وبناء على ذلك، فإن المصاعب التي يتوقعها رئيس السلطة، كثيرة ومتنوعة وتتنوع على مراحل زمنية، تتخللها كوابيس مطردة، لاسيما وأن النتائج الانتخابية، في حال فرضت نفسها، سيكون إصدار رئيس السلطة مرسوم قرار لحل المجلس التشريعي المنتخب، مستفزاً للجهات الضاغطة، وفاقاً في تجاوزه لكل القوانين، ويستحيل تعليقه، وكاشفاً لحقيقة موقف حركتي فتح وحماس، حيال الحقوق الدستورية للمواطنين وللقوى الاجتماعية والقوائم التي تشكلت وظهر من خلالها انفلات المرشحين عن فصائلهم.

كان الرئيس عباس قد رفض بشدة مطلب حماس تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية، وأصر على التتابع، والهدف من ذلك هو الاحتفاظ - ولو لفترة وجيزة - بقدرته على إصدار كرئيس مراسيم بقرارات، بات إصدارها عرفاً على الرغم من عدم دستوريته.

وبالطبع، سيكون المرسوم بحل المجلس التشريعي المنتخب، هو جواب رئيس السلطة وانقلابه على النتائج، ولن تتأخر حماس عن المساعدة في هذا الاتجاه. لكن مثل هذا المنحى الذي أوصّل حال الكيان السياسية الفلسطينية إلى التجويف المؤسسي؛ لن يكون سهلاً على الرجل المسك بكل الصلاحيات التي لم تمنحها له الوثيقة الدستورية (النظام الأساسي). لذا يصح الافتراض، بأنه عباس حمل قراءته المبكرة للنتائج، مع تأويلاته لها، وسافر إلى ألمانيا، التحذير من مخاطر قد يركز في وصفها على عنصر التشدد والتبعض السياسي، الذي لا يريده الأوروبيون، ووبالغ في هذا الوصف، لتسوية قراره حل المجلس. معنى ذلك أن خيار الرجل، هو احتمال إلغاء الانتخابات

كيف يمكن لدول الخليج أن تلعب دوراً في الأمن الإقليمي

الاستثمار في إدارة الصراع وبناء الثقة يطوران إطاراً أمنياً للمنطقة



الوقت حان للتفكير في استراتيجية أكثر فاعلية

غير الحكومية. لكن مثل هذه المطالب غير ممددة في الأساس ولا تقدم أي وضوح بشأن وضع حدود قابلة للتحقيق.

وبدلاً من ذلك، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تعلن بشكل واضح أن نشاط فيلق القدس خارج إيران يجب أن يتوقف. بالطبع، يتطلب ذلك استعداداً لدعمه، لكننا رأينا بعض دول مجلس التعاون الخليجي تنتهج سياسة أكثر شدة في السنوات الأخيرة، وربما يؤدي التطبيع مع إسرائيل إلى تقوية العزم. ويقول الباحثان اللذان استناداً إلى تقريرهما إلى ورقة بحثية لمركز أبحاث "تشاتام هاوس" بعنوان "خطوات لتمكين عملية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، وتخفيف حدة النزاعات وبناء الثقة"، إنه يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً أن تتحقق من إمكانية تحقيق هذه التوقعات وأن تتقبل أن إيران دوراً إقليمياً، وفي حين أن تقليص نفوذها قد يكون هدفاً، إلا أنه لا يمكن قطع العلاقات تماماً.

نيل كويليام
دول الخليج في حاجة
لاتخاذ استراتيجية أكثر
استباقية للمنطقة

كما أن تحديد الاتفاق على جوانب الدور الإقليمي لإيران المقبولة وغير المقبولة، والعمل على المساعدة في تحقيق الأدوار المقبولة وردع غير المقبولة من شأنه أن يجعل الخطوات نحو إطار آمني للمنطقة هدفاً أكثر واقعية.

وكجزء من هذا النهج، من الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي اعتماد نهج تعامل أكثر مع السياسات الإقليمية وتحديد تسلسل هرمي للقضايا التي يمكن لجميع الأطراف الاتفاق أو الاختلاف بشأنها دون تقويض الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق أوسع. بعبارة أخرى، هم بحاجة إلى وضع خيارات سياسية تتعدى عن تلك التي تقوض من مطالب بعضهم البعض. يجب ألا تراهن دول مجلس التعاون الخليجي على نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024. فالوقت حان الآن للتوصل إلى اتفاق إقليمي، قبل أن يؤثر هذا الإرهاق على منطقة الشرق الأوسط وترتكز واشنطن فقط على تنافسها مع الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

بين الدوحة وأبوظبي قد أوجدت تناقسا في حد ذاته. ومع ذلك، فإن توقيع اتفاقية المصالح في يناير 2021 قد قطع شوطاً في معالجة هذا الأمر.

محاكاة النموذج الإيراني

واعتبر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في التجربة البحثية أن تعميق المشاركة أمراً أساسياً، حيث رأى العديد منهم أن أعضاء مجلس التعاون الخليجي قد تنصلوا من قضايا مثل لبنان وسوريا والعراق، ولم يسحبوا المساعدة المالية فحسب، بل حدوا أيضاً من مشاركتهم السياسية.

وبينما تعمل دول مجلس التعاون الخليجي بالفعل على التدخل اقتصادياً في العراق، تبدو استراتيجيتها متوقفة وبطيئة. إذ جادل محلل لبناني بأن الدعم الخليجي لا يجب أن يكون متمثلاً في المال فقط. ومن أجل الحد من نفوذ إيران، يجب أن تأتي الحلول من داخل الدول المستهدفة، وعلى هذا النحو، تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير

فهم أكثر دقة لجيرانها إذا أرادت تعميق مشاركتها وتقليص مشاركة طهران. وسيكون التعاون مع شبكة أوسع من الجهات الفاعلة المحلية والأعين السياسيين أكثر فاعلية من النمط الحالي المتمثل في التحدث فقط إلى المجموعات ذات التفكير المائل.

لكن محلاً آخر اقترح أنه يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن "تحاكي" النموذج الإيراني وتتفاعل مع صانعي السياسات والجهات الفاعلة عبر الطيف السياسي".

وعلى الجانب الإيراني، علق أحد المحللين الإيرانيين عن تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بشأن وضع خطوط حمراء على مستويات التخصص في إيران قائلاً إن "إيران ترد جيداً عندما تعرف حدود ضبط النفس".

وتابع أن جعل هذه الحدود مسموعة ومفهومة من شأنه أن يقلل التوترات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. على سبيل المثال، دعت دول مجلس التعاون الخليجي علناً إلى إجراء مراجعات للدستور الإيراني لإنهاء سياسة تصدير الثورة جنباً إلى جنب مع وقف دعم الجهات الفاعلة

تعيش منطقة الشرق الأوسط تطورات أمنية وجيوسياسية كبرى نظراً لكونها وجهة لأغلب القوى العالمية وتلك التي تحاول بسط المزيد من نفوذها هناك، ما يدفع دول الخليج العربي المسكونة بهاجس أمني مشترك بسبب تزايد النفوذ الإيراني، للتفكير في استراتيجيات مستحدثة تمكّنها من لعب دور فعال على مستوى الأمن الإقليمي.

والشئ - تطرح التطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط بالتزامن مع وصول إدارة أميركية جديدة لا تزال غير قادرة على إعادة إيران إلى الاتفاق السنوي للعام 2015 والسيطرة على نفوذها في المنطقة، تحديات كبرى أمام دول الخليج للعب دور ريادي في الأمن الإقليمي وتطوير الإطار الأمني بما يتماشى ومتطلبات المرحلة، ومواجهة تحركات طهران الرامية لإثارة النزاعات وضرب استقرار المنطقة.

وسيتطلب الوصول إلى إطار آمني إقليمي استعماراً دولياً وإقليمياً في إدارة الصراع وبناء الثقة، ويعد معالجة دور التدخل الإيراني في النزاعات والدول الواقعة خارج حدودها هو مفتاح هذه العملية.

لكن إذا كان هناك أي احتمال للتخمس في الديناميكيات الإقليمية، فلا تحتاج إيران فقط إلى الاعتراف بالتأثير العكسي لدعمها المالي والعسكري للجماعات التي تعمل بالوكالة في جميع أنحاء المنطقة، بل يتعين على الدول العربية أيضاً الاعتراف بأنها تتحمل مسؤولية قيادة النزاع. وعلى هذا النحو، توفر الحلول الإقليمية فرصة أكبر للنجاح.

وهناك حاجة أيضاً إلى مشاركة دول الخليج العربية في المنطقة ليس فقط لتحقيق التوازن ضد الوجود الإيراني، ولكن أيضاً لاتخاذ استراتيجية أكثر استباقية تشمل المنطقة بأسرها لا تستند فقط إلى الاحتواء. ومع ذلك، اعتبر 41 في المئة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الانقسامات بين دول مجلس التعاون الخليجي تحدياً أمنياً إقليمياً كبيراً، ليس فقط لأن هذه الانقسامات تحد من تنفيذ سياسة إيران المنشقة، ولكن أيضاً لأن العلاقات السياسية

والشئ - تطرح التطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط بالتزامن مع وصول إدارة أميركية جديدة لا تزال غير قادرة على إعادة إيران إلى الاتفاق السنوي للعام 2015 والسيطرة على نفوذها في المنطقة، تحديات كبرى أمام دول الخليج للعب دور ريادي في الأمن الإقليمي وتطوير الإطار الأمني بما يتماشى ومتطلبات المرحلة، ومواجهة تحركات طهران الرامية لإثارة النزاعات وضرب استقرار المنطقة.

وفي مقالة بحثية بمؤسسة "عرب دايجست" الاستشارية تناول الباحثان سانام فاكيل ونيل كويليام، مسؤوليات دول مجلس التعاون الخليجي التي يجب أن تلعب دوراً في تهدئة التوترات في المنطقة ودعم الجهود المبذولة لتطوير إطار آمني للمنطقة. واستناداً إلى النتائج المستخلصة من 210 مقابلة سرية مع خبراء وصناع سياسات حاليين وسابقين من 15 دولة، يستخلص الباحثان أنه من الواضح أنه لا يمكن الوصول إلى النقطة التي يمكن عندها تحديد عملية الأمن الإقليمي إلا من خلال المناقشة وتخفيف التصعيد وحل النزاعات التي تنطوي على جميع الجهات الفاعلة الإقليمية، بدعم من شركاء خارجيين مهمين. ومن هذا المنطلق، يحسد الباحثان خطوطاً عريضة للمسارات التي يمكن أن تؤدي إلى نقطة انطلاق بحيث يمكن أن يصبح السعي لتحقيق الأمن الإقليمي قابلاً للتطبيق.

سانام فاكيل
على دول الخليج وضع
خيارات سياسية لا
تقوض مطالبها

عودة واشنطن إلى الاتفاق تبدأ الخطوة الأولى بإعادة اشتراك الإدارة الأميركية في خطة العمل الشاملة المشتركة وعودة إيران إلى الامتثال لبنود هذه الصفقة (الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015). وبعد هذه الخطوة، يفيد الباحثان بأن هناك حاجة إلى عملية أوسع لخطة

سيكون إصدار محمود عباس مرسوماً لحل المجلس التشريعي المنتخب، مستفزاً للجهات الضاغطة، وفاقاً في تجاوزه لكل القوانين، ويستحيل تعليقه

وفي الحقيقة بدل أن يكون هاجس القدس في المقدمة، تركت المسألة من قبل سلطتي الأمر الواقع، لكي تصبح شرطاً ضامناً أو معطلاً، في اللحظة التي يرى المسكونون بقائدهم، إلقاء الانتخابات. وهذا - لاسيما بعد الإشارات على حصوله، لاسيما بعد خروج ووجود أربعة أطراف فتحاوية مهمة، تنافس قائمة عباس: مجموعة ناصر القدوة، والتحاق مجموعة مروان الدرغوثي بها، والتيار الإصلاحية الفتحاوية المتنامية في الشارع، والطياف الرابع بعينه الغاضبون الفتحاويين من طريقة تشكيل القائمة وفرق تمثيلها لقواعد الحركة، على نحو ما عبرت عنه الاحتجاجات المسموعة والمشهورة. وهذه - الأخيرة - لن تعالجها تغريدات موالى عباس عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن نافي القول على سبيل التفصيل، أن قراءة الفلسطينيين لدلول تعدد القوائم، هو أن المجتمع غير راض عن السلطتين في الضفة وعزّة، لذا جاءت حتى أسماء القوائم، لتدل على حجم الحرمان من العدالة، فدينا مثلاً: فلسطين للجميع، التغيير الديمقراطي، كرامتي الشبابية المستقلة، الوفاء والبناء، طمح الكيل، تجمع الكل الفلسطيني، وطن للمستقلين، عدالة، كفاءة، فجر جديد، نبض الشعب، نهضة وطن، الحرية والكرامة، الخ.

الرئيس عباس في تعليقه الضعيف للسفر إلى ألمانيا؛ يعزز الشكوك في احتمال إجراء الانتخابات. وعلى مستوى التكتيك، ترك سياسات التحضير على حالها لتعطي الانطباع بأن الانتخابات آتية لا محالة، وإن الغيت فجأة، فإن الإغاءها، بمرسوم قرار، سيكون بسبب "التسديد القوي" أي الخوف على مكانة القدس الشرقية ومصيرها، علماً بأن تصويت المقدسين في أي مكان، ليس له معنى سوى تمسك مواطني المدينة بعروبيتهم وبموالاة سكانها لمشروع الاستقلال الوطني ويهدف جلاء الاحتلال عن زهرة الدلائل.

في وقت مشحون بالكثير من الهواجس والمحاذير السياسية والصحية، غادر الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى برلين، وقيل إن للمغادرة سببان: عمل فحوص طبية، واللقاء مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، مع تنويه باستخدام فعل التوقع "قد"، وربما يساعد السبب الثاني، الذي لم يكن مع التأكيد، على إضعاف السبب الأول، باعتبار أن محض الفحوصات يمكن أن تجرى بتقنية عالية في أحد مركزين طبيين من حول الضفة، وهما إسرائيل والأردن.

غير الحكومية. لكن مثل هذه المطالب غير ممددة في الأساس ولا تقدم أي وضوح بشأن وضع حدود قابلة للتحقيق.

وبدلاً من ذلك، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تعلن بشكل واضح أن نشاط فيلق القدس خارج إيران يجب أن يتوقف. بالطبع، يتطلب ذلك استعداداً لدعمه، لكننا رأينا بعض دول مجلس التعاون الخليجي تنتهج سياسة أكثر شدة في السنوات الأخيرة، وربما يؤدي التطبيع مع إسرائيل إلى تقوية العزم. ويقول الباحثان اللذان استناداً إلى تقريرهما إلى ورقة بحثية لمركز أبحاث "تشاتام هاوس" بعنوان "خطوات لتمكين عملية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، وتخفيف حدة النزاعات وبناء الثقة"، إنه يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً أن تتحقق من إمكانية تحقيق هذه التوقعات وأن تتقبل أن إيران دوراً إقليمياً، وفي حين أن تقليص نفوذها قد يكون هدفاً، إلا أنه لا يمكن قطع العلاقات تماماً.

نيل كويليام
دول الخليج في حاجة
لاتخاذ استراتيجية أكثر
استباقية للمنطقة

كما أن تحديد الاتفاق على جوانب الدور الإقليمي لإيران المقبولة وغير المقبولة، والعمل على المساعدة في تحقيق الأدوار المقبولة وردع غير المقبولة من شأنه أن يجعل الخطوات نحو إطار آمني للمنطقة هدفاً أكثر واقعية.

وكجزء من هذا النهج، من الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي اعتماد نهج تعامل أكثر مع السياسات الإقليمية وتحديد تسلسل هرمي للقضايا التي يمكن لجميع الأطراف الاتفاق أو الاختلاف بشأنها دون تقويض الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق أوسع. بعبارة أخرى، هم بحاجة إلى وضع خيارات سياسية تتعدى عن تلك التي تقوض من مطالب بعضهم البعض. يجب ألا تراهن دول مجلس التعاون الخليجي على نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024. فالوقت حان الآن للتوصل إلى اتفاق إقليمي، قبل أن يؤثر هذا الإرهاق على منطقة الشرق الأوسط وترتكز واشنطن فقط على تنافسها مع الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

بين الدوحة وأبوظبي قد أوجدت تناقسا في حد ذاته. ومع ذلك، فإن توقيع اتفاقية المصالح في يناير 2021 قد قطع شوطاً في معالجة هذا الأمر.

محاكاة النموذج الإيراني

واعتبر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في التجربة البحثية أن تعميق المشاركة أمراً أساسياً، حيث رأى العديد منهم أن أعضاء مجلس التعاون الخليجي قد تنصلوا من قضايا مثل لبنان وسوريا والعراق، ولم يسحبوا المساعدة المالية فحسب، بل حدوا أيضاً من مشاركتهم السياسية.

وبينما تعمل دول مجلس التعاون الخليجي بالفعل على التدخل اقتصادياً في العراق، تبدو استراتيجيتها متوقفة وبطيئة. إذ جادل محلل لبناني بأن الدعم الخليجي لا يجب أن يكون متمثلاً في المال فقط. ومن أجل الحد من نفوذ إيران، يجب أن تأتي الحلول من داخل الدول المستهدفة، وعلى هذا النحو، تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير

فهم أكثر دقة لجيرانها إذا أرادت تعميق مشاركتها وتقليص مشاركة طهران. وسيكون التعاون مع شبكة أوسع من الجهات الفاعلة المحلية والأعين السياسيين أكثر فاعلية من النمط الحالي المتمثل في التحدث فقط إلى المجموعات ذات التفكير المائل.

لكن محلاً آخر اقترح أنه يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن "تحاكي" النموذج الإيراني وتتفاعل مع صانعي السياسات والجهات الفاعلة عبر الطيف السياسي".

وعلى الجانب الإيراني، علق أحد المحللين الإيرانيين عن تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بشأن وضع خطوط حمراء على مستويات التخصص في إيران قائلاً إن "إيران ترد جيداً عندما تعرف حدود ضبط النفس".

وتابع أن جعل هذه الحدود مسموعة ومفهومة من شأنه أن يقلل التوترات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. على سبيل المثال، دعت دول مجلس التعاون الخليجي علناً إلى إجراء مراجعات للدستور الإيراني لإنهاء سياسة تصدير الثورة جنباً إلى جنب مع وقف دعم الجهات الفاعلة

تعيش منطقة الشرق الأوسط تطورات أمنية وجيوسياسية كبرى نظراً لكونها وجهة لأغلب القوى العالمية وتلك التي تحاول بسط المزيد من نفوذها هناك، ما يدفع دول الخليج العربي المسكونة بهاجس أمني مشترك بسبب تزايد النفوذ الإيراني، للتفكير في استراتيجيات مستحدثة تمكّنها من لعب دور فعال على مستوى الأمن الإقليمي.

والشئ - تطرح التطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط بالتزامن مع وصول إدارة أميركية جديدة لا تزال غير قادرة على إعادة إيران إلى الاتفاق السنوي للعام 2015 والسيطرة على نفوذها في المنطقة، تحديات كبرى أمام دول الخليج للعب دور ريادي في الأمن الإقليمي وتطوير الإطار الأمني بما يتماشى ومتطلبات المرحلة، ومواجهة تحركات طهران الرامية لإثارة النزاعات وضرب استقرار المنطقة.

وسيتطلب الوصول إلى إطار آمني إقليمي استعماراً دولياً وإقليمياً في إدارة الصراع وبناء الثقة، ويعد معالجة دور التدخل الإيراني في النزاعات والدول الواقعة خارج حدودها هو مفتاح هذه العملية.

لكن إذا كان هناك أي احتمال للتخمس في الديناميكيات الإقليمية، فلا تحتاج إيران فقط إلى الاعتراف بالتأثير العكسي لدعمها المالي والعسكري للجماعات التي تعمل بالوكالة في جميع أنحاء المنطقة، بل يتعين على الدول العربية أيضاً الاعتراف بأنها تتحمل مسؤولية قيادة النزاع. وعلى هذا النحو، توفر الحلول الإقليمية فرصة أكبر للنجاح.

وهناك حاجة أيضاً إلى مشاركة دول الخليج العربية في المنطقة ليس فقط لتحقيق التوازن ضد الوجود الإيراني، ولكن أيضاً لاتخاذ استراتيجية أكثر استباقية تشمل المنطقة بأسرها لا تستند فقط إلى الاحتواء. ومع ذلك، اعتبر 41 في المئة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الانقسامات بين دول مجلس التعاون الخليجي تحدياً أمنياً إقليمياً كبيراً، ليس فقط لأن هذه الانقسامات تحد من تنفيذ سياسة إيران المنشقة، ولكن أيضاً لأن العلاقات السياسية

تعيش منطقة الشرق الأوسط تطورات أمنية وجيوسياسية كبرى نظراً لكونها وجهة لأغلب القوى العالمية وتلك التي تحاول بسط المزيد من نفوذها هناك، ما يدفع دول الخليج العربي المسكونة بهاجس أمني مشترك بسبب تزايد النفوذ الإيراني، للتفكير في استراتيجيات مستحدثة تمكّنها من لعب دور فعال على مستوى الأمن الإقليمي.

والشئ - تطرح التطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط بالتزامن مع وصول إدارة أميركية جديدة لا تزال غير قادرة على إعادة إيران إلى الاتفاق السنوي للعام 2015 والسيطرة على نفوذها في المنطقة، تحديات كبرى أمام دول الخليج للعب دور ريادي في الأمن الإقليمي وتطوير الإطار الأمني بما يتماشى ومتطلبات المرحلة، ومواجهة تحركات طهران الرامية لإثارة النزاعات وضرب استقرار المنطقة.

سانام فاكيل
على دول الخليج وضع
خيارات سياسية لا
تقوض مطالبها

عودة واشنطن إلى الاتفاق تبدأ الخطوة الأولى بإعادة اشتراك الإدارة الأميركية في خطة العمل الشاملة المشتركة وعودة إيران إلى الامتثال لبنود هذه الصفقة (الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015). وبعد هذه الخطوة، يفيد الباحثان بأن هناك حاجة إلى عملية أوسع لخطة